

تسعيرة العلم ليست لمصلحة الجامعيين

ولا للمصلحة العامة

للاستاذ عريان يوسف سعد

كانت الحكومة أيام ندره المتعلمين تستخدم كل من يحصل على شهادة دراسية ، وكانت مضطرة في ذلك الوقت إلى وضع سعر لكل شهادة .

أما الآن فانها تجد لكل وظيفة تملأها طلابا من مختلف الثقافات ، فأصبح من الضروري الإقلاع عن تسعيرة الشهادات وتقدير أجر لكل وظيفة على أن يختار لها أحسن المتقدمين . وأريد بهذا المقال أن أشير إلى أضرار تسعيرة الشهادات بحملة الدرجات العلمية وإلى أضرارها بالمصلحة العامة .

أما أضرارها بحملة الدرجات العلمية فستور تحت نقاب تقدير أصحاب تلك المؤهلات إذ يقال إنه إحدار لكرامتهم أن يكونوا موظفين مؤقتين أو في الوظائف الكتابية الصغرى التي لا يتفق عملها وما حصلوا من علوم ، وهذا قول ظاهره حق ولكن تغلبه على مختلف وجوهه سيظهر ما فيه من ضرر .

لقد نما التعلم الجامعي في السنين الأخيرة حتى كثر من أتمه من الشبان وزادوا على حاجة الوظائف التي تؤهلهم درجاتهم العلمية الرفيعة لتوليها .

وهذه جامعة فاروق الأول قد أنشئت فلا تمضي أعوام قليلة حتى يقف خريجوها على أبواب معترك الحياة بجانب إخوانهم خريجي جامعة فؤاد الأول ، ولقد بدأ الحديث عن إنشاء جامعة ثالثة في عاصمة الصعيد وإن كان ذلك الحديث لا يزال همسا في دوائر ضيقة ولكنه سوف لا يبقى حديثا بل سيصبح مشروعا ثم يصبح المشروع حقيقة واقعة ، وإذا خريجوا الجامعة الثالثة يقفون على أبواب معترك الحياة بجانب إخوانهم خريجي الجامعتين .

أما من ينصرف من هؤلاء جميعا إلى الأعمال الحرة في مختلف نواحيها فاهم من كل احترام وإجلال وتقدير ، لأنهم سيكونون طلائع الاستقلال الاقتصادي الوطني .

وأما من يولى وجهه شطر وظائف الحكومة ، وأخشى أن يكونوا الكثرة من حملة درجات الجامعة ، فإنهم الذين تعينهم هذه الكلمة .

من هؤلاء من سوف يشغل وظائف الحكومة التي جعلت لها مراتب ودرجات تناسب الجامعيين ، ولكن هؤلاء سيكونون قلة ضئيلة وهم الآن فعلا قلة ضئيلة ، فإنك تجد خريجي كلية الحقوق مثلا مائتين في العام أو أكثر ، ولا تتسع وظائف النيابة التي تملأ في العام وما يماثلها لأكثر من عشرة أو عشرين منهم على أكثر تقدير ويتلمس الباقي من وظائف إدارية أو كتابية في مختلف الدواوين وكذلك خريجو سائر الكليات .

ومن هؤلاء الخريجين من تحتم عليه ظروفه أو ظروف طارئة أن يكسب قوته لأن عائلته ماتت أو ضاعت ثروته أو لأن له من الأولاد غير هذا الذي أتم دراسته .
هذا المضطر لكسب العيش سيطرق أبوابا كانت تفتح لأمثاله من قبل أما اليوم فقد أوصدت .

هذا المضطر إن لم يجد وظيفة باليومية أو في الدرجة التاسعة يود يجودع الأنف لو عين فيها حتى يسد حاجته ، ولكنه إن يجد لشغلها سبيلا ، لأنها لاتليق بكرامة الدرجة العلمية التي حصل عليها فكان العلم الذي سهر الليالي في تحصيله أصبح حائلا بينه وبين رزق ضئيل حقا ولكنه خير من لا شيء على أى حال .

هذا المضطر وأمثاله وربما كانوا كثيرين يضيره ويضيرهم أكبر الضير أن يحرموا من هذه الوظائف الصغيرة وأريد أن لا يتقدم له ولهم ناصح يقول لهم عليكم بالعمل الحر فإنه وأصحابه ليسوا من الفريق الذي تمهد لهم الظروف العمل الحر فقد بينت في أول الكلمة أن للعمل الحر طريقا آخر .

هذا المضطر الذي يحرم من الوظائف الصغيرة بسبب علمه الذي ألقى شيا به في تحصيله ليس أمامه إلا أن ينكر هذه الدرجة العلمية وأن يتنكر لها وأن يتقدم لتلك الوظيفة الضئيلة على أنه لا يحمل إلا الثقافة حتى لا يحرم من الحصول عليها إن تقدم بدرجة الجامعة وله كل الحق أن يشغل وظيفة لا يكسب منها سوى خمسة جنيهات في الشهر لأنه لا يجد وظيفة تدر عليه أكثر من ذلك .

فأى شيء عليه ؟

ومن يدري لعل جامعا يريد الحصول على الوظيفة الصغيرة ذات المرتب الضئيل لا يحسر على أن يدعى أنه ليس بجامعي ولا يحسر أن يتقدم لنيل تلك الوظيفة بغير الثقافة مثلا لأنه يخشى أن يفسر عمله بأنه تزوير في أوراق رسمية .

ولماذا كل ذلك ؟ ! أنها تسعيرة الشهادات جعلت لدرجته العلمية سعرا أعلى من أجر تلك الوظيفة وحرمت عليه أن ينال ذلك الأجر ولو كان في أشد الحاجة إليه .

لعل أوضح الضرر الذي يلحق بالجامعي من تحديد درجة معينة وأجر معين للدرجة العلمية التي تمنحها الجامعة بدل أن يجعل أجر معين لعمل معين يمنح لمن يرضى أن يؤدي ذلك العمل فإن وجد أكثر من طالب لذلك العمل وله أحسن من يتقدم له علما وكفاية وأعلام ثقافة .

بقي بعد هذا أن أوضح الضرر الذي يلحق المصلحة العامة من تسعيرة الدرجات العلمية ، سيكون من يبين في الوظائف التي يقال إنها لاتليق بكرامة حملة الدرجات العلمية العليا من بين أنصاف المتعلمين ولست بحاجة الى كثير من القول لأظهر أن المصلحة العامة تكون أكثر أمنا وصونا في أيدي ذوي المؤهلات العالية الذين يجدون في أجر الوظائف الصغيرة ما يسد

حاجتهم فيرضون بها ويكتفون بأجرها وأنت ترى من غير شك أن الموظف الصغير يكون أكثر تقديرا للواجب ان كان متعلما وأكثر حرصا على المصلحة العامة فان له من ثقافته وعلمه وفضله ما يجعله يقدر الأمانة التي تلقى على عاتقه خيرا ممن يقل عنه علما وفضلا .

وبعد فاية . مصلحة البلاد في أن تأخذ موظفيها الصغار من بين غير المثقفين إن استطاعت أن تجدهم بين المثقفين الجامعين ؟

ليس لعلاج هذه الحالة الا طريق واحد هو الغاء تسعيرة العلم و ربط الأجر بالوظيفة نفسها لا بمؤهلات من يتقدم لها فاذا فرضنا أن خلت وظيفة كاتب أجرها ستة جنيهات وتقدم لها دكتور في الآداب وتقدم لها حاصل على الثقافة أليس الأفضل أن نعين فيها الأديب بدل ان نغفله أو نظرده بعبارة اصح قائلين له يا دكتور هذا عمل لا يليق بكرامة الدكتوراه ثم نعين فيها حامل الثقافة .

مادام العلم قد انتشر وما دام العلماء يرضون بقليل الأجر وصغير الوظائف تحت تأثير ظروف الحياة فليس من المصلحة العامة في شيء أن نعيهم عن تلك الوظائف وليس من مصلحتهم هم أيضا أن نأبأها عليهم لأنها أقل من مستوى كرامة درجاتهم فإنهم بها راضون وهي خير من البطالة على أى حال .

ولكن اباحة تعيين أصحاب الثقافة العالية في الوظائف الصغيرة ان اضطروا لقبولها يجب أن يسبقه الغاء السعر المحدد للدرجات العلمية والا كان أمام الدولة مشكلة لانهاية لها ولا آخر ، ولا قبل لقدرة الدولة المالية باحتمال آثارها .

تلك المشكلة هي طلبات المساواة التي يتقدم بها أصحاب الدرجات العلمية الذين يشغلون وظائف صغيرة إذ يرون من الغبن أن يتناولوا من الدولة أجورا أقل من الأجور التي حددتها نظام الوظائف (الكادر) لدرجاتهم ولهم الحق مادام سعر الدرجات العلمية قائما أن يطلبوا ذلك السعر لدرجاتهم فلا معنى لحرماتهم من أجر مقرر لدرجة علمية يتحملونها .

ومن هنا نرى كل يوم طلبا لفئة من حملة الشهادات يطلبون مساواتهم بزملائهم فاذا ما ألغى سعر الشهادات انقطع سبيل هذه العليات فلا يجد موظف في الشهادة التي يحملها سببا لرفع راتبه مادام في وظيفة أجرها محدد وقد رضى به إلا إذا رقى إلى وظيفة أعلى .

ليس في هذا استغلال حاجة حامل الشهادة إنما هو الذي يجب أن تسير عليه الدولة فلا تدفع أجر عمل أكثر مما يستحقه ذلك العمل بحجة أن القائم به يحمل شهادة عالية والواصل الحال بالدولة إلى جعل أجر أقل الأعمال مساويا لأجلها فيصنح راتب كاتب صغير أو مساعد ميكانيكي مساويا لراتب وكيل نيابة أو مهندس لأن كلا منهم يحمل درجة عالية كالأخر .

عريان يوسف سعد

ملاحظات عابرة :

جائزة الترجمة — طبعة مدرسية — الحياة في دروس المطالعة والإنشاء
الوريقات الهزيلة

(١)

نشرت لجنة الأدب بجمع فؤاد الأول للغة العربية أن صاحب العزة الأستاذ أنطون بك
الجميل عضو المجمع خـصص خمسين جنيها جائزة لمن يضع أحسن رسالة في "دراسة حركة
الترجمة في مصر خلال القرن التاسع عشر".

والإهتمام بحركة الترجمة في هذه الفترة أمر مرغوب فيه ، لأنه قد يكون حافزا على تنظيم
هذه الحركة منذ الآن ، والسير بها الى المستوى الواجب لأمة ناهضة تخلقت عن الركب
العالمى مئات السنين ، ثم امتيقظت فإذا المكتبة العربية تتخلف عن متابعة الركب العالمى
في جميع فنون العلم والثقافة .

والترجمة هي الخطوة الأولى التي كان يتحتم على هذه الأمة أن تخطوها وأن تنظمها تنظيما
كاملا ، حتى تنقل إلى المكتبة العربية أهم ما فاتها من عناصر الثقافة ، وحتى لا تضطر
إلى تعلم اللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم ، لتلاحق بهذه اللغات خطوات الثقافة
العالمية ، التي كان يجب أن تجدها في لغتها الأصلية كما تصنع جميع الشعوب .

ولقد نشأ عن فقر المكتبة العربية في العلوم والفنون الحديثة أن ألوفاً من المتعلمين
لا يجدون في لغتهم ما يفهمهم عن اللغات الأخرى ، وأن جميع أطفالنا في المدارس الابتدائية
يدرسون لغة أجنبية بجانب اللغة القومية ، فلا يجدون الوقت الكافي لتعلم هذه ولا تلك ،
ويخرجون من المدارس ضعافاً في جميع اللغات بسبب تراحمها في مرحلة واحدة .

فإذا نحن عينا بالترجمة ورسمنا لها سياسة معلومة لعدد معين من السنين ، وامتلات
المكتبة العربية بكتب العلم والفن والثقافة باللغة القومية أمكن أن نقصد في الوقت الضائع
الذي نعلم فيه جميع أبنائنا لغة أجنبية تعطل عليهم إتقان لغة بلادهم ولغة سواهم جميعاً !

وجميع الأمم الناهضة تفعل هذا فتنتقل إلى لغتها أهم ما في اللغات الأخرى ، وتفتح المجال
لدراسة لغتها القومية ولا تعلم اللغة الأجنبية إلا لفريق من أبنائها يتخصصون في السلك
السياسي والقنصلي والتجاري أو في الترجمة والنقل .

ووزارة المعارف تستطيع أن تنظم حركة كاملة للترجمة على هذا الأساس ، بحيث تكون
المكتبة العربية غنية بالمنقول إليها من جميع لغات العالم في مدى عشر سنوات أو عشرين
مثلاً ، ولا نتكلف في هذا إلا مبالغ يسيرة محدودة ، تشتري بها ثقافة العالم في قرن
من الزمان !

وإن أغنياءنا المثقفين يستطيعون أن يساهموا في هذه الحركة العلمية و يقرنوا أسماءهم إليها فتخلد هذه الأسماء كما خلدت أسماء الملوك والأمراء وأصحاب النفوذ التي حفظها التاريخ مقرونة إلى تشجيع العلوم والفنون في جميع العصور .
وجائزة أنطون بك الجليل نموذج لما يكون عليه التشجيع في هذا المجال .

(٢)

وعلى ذكر الترجمة والثقافة نذكر حركة القراءة في هذه الأيام ، وهي ظاهرة تبشر بالخير ، فلقد كان كسل القراءة في مصر مبعث شكوى الأدباء والمثقفين على النهضة العقلية في مصر من الخمود ، والشعب الذي لا يقرأ كالفردي الذي لا يقرأ مصيره إلى الانكماش والجمود . ولعلنا نعلم المتعلمين المصريين حين نأخذ عليهم عدم الميل إلى القراءة . في حين أننا قتلنا هذا الميل في نفوسهم منذ أن كانوا أطفالا في المدارس . وذلك بالكتب المملة السقيمة التي نقدمها لهم ليتلقوا فيها دروسهم ، وهي خالية من كل ما يشوق ويحبب القراءة إلى التلاميذ . إنها كتب جافة سقيمة طبعها خال من الجاذبية وموضوعاتها بعيدة عن عالم التلميذ ، ونظامها يدعو إلى السأم والملالة ، وإلى كراهية القراءة وإلى النفور من العلم إلا لضرورة الامتحان .

ومما يذكر أن بعض الكتب العامة التي خصصت للتلاميذ كان أصحابها قد طبعوها طبعة جميلة جذابة ، فلما قررت على التلاميذ طبعت " طبعة مدرسية " أي طبعة ثقيلة الظل ، آلية الشكل ، لا جاذبية فيها ولا فن ولا ذوق وبذلك تنف هذه " الطبعة المدرسية " بين التلاميذ وبين القراءة .

وكلمة مدرسية كافية لتفهم منها أن الكتاب صار مملا في شكله يبدو عليه الوقار والتحفظ وينتفى عنه كل جمال وجاذبية ، كأنه حرام أن يكون شكل الكتب المدرسية جميلا جذابا . وشكل الكتاب وجاذبيته وما يحويه من صور ومن نقوش وزخارف ذو شأن كبير في استلقات نظر التلميذ الصغير وتحبيب القراءة إلى نفسه ، وهذا الميل هو الذي ينمو فيجعله قارئا في المستقبل أو يضعف ويقتل فيصبح نافرا من القراءة والاطلاع كشبابنا المصريين . فعسى أن تتغير هذه الخطة وتصبح كلمة " طبعة مدرسية " دليلا على أناقة الكتاب وجماله وجاذبيته ، حتى نخرج جيلا محبا للقراءة والاطلاع ، غير الجليل الذي قتلنا فيه كل ميل إلى رؤية الكتاب الثقيل .

(٣)

وبمناسبة الحديث عن القراءة والاطلاع نذكر أن هناك عائقا آخر عنهما في خطة الدراسة فيجب أن لا نغنى بعمل دروس المطالعة ودروس الانشاء قطعا من الحياة النابضة المحيطة بالتلميذ ، حتى نوقف في نفوسهم الاهتمام بها ، والشغور بأنها جزء من حياتهم وأنهم محتاجون إليه في هذه الحياة .

ذلك أننا نترك وقائع الحياة كلها، وما يهم التلاميذ ويهم المجتمع ، لنلجأ إلى موضوعات تعليمية أو خيالية نخشوها كتب المطالعة وندير عليها دروس الإنشاء، فيركز في نفس التلميذ أن هذه الدروس إنما هي للمدرسة وللإمتحان فقط ، ولا علاقة لها بالحياة التي يعيشها في خارج المدرسة .

وإن جميع الدروس في المدرسة لتشارك في هذه الغلطة ، غلطة الفصل بين المدرسة والحياة ، وبين الدرس والواقع ، فتدريج حياة التلاميذ : شطر منها للمدرسة وشطر منها للدنيا ولا جامعة بين الشطرين . ويخسر الولد بهذا الوضع كل ما قضاه في المدرسة من سنوات عزيزة .

ولكن دروس المطالعة ودروس الإنشاء تزيد في البعد عن الحياة واجتناب كل ما فيها ، نعتنى بما لا يقع في عالم التلميذ ولا يتفق مع بيئته ولا مع خياله ولا مع اهتمامه .
وينشأ عن هذا أن يكره التلميذ هذه الدروس ويكره معها الأدب والاطلاع ، ويكره كل ما يذكره بدروس الإنشاء التي هي كلام في كلام .

(٤)

وبينما تقع الحفوة بين المتعالمين وبين الاطلاع الجدى ، نراهم يتهافون على الوريقات الهزيلة سواء كانت مجلات هازلة أو روايات هابطة أو كتباً مستهترة ويحسد أصحاب هذه المجلات والروايات والكتب أنهم يربحون ، فيزيدون في استئثار غرائز الجمهور المنحطة بحجة أنهم يصورون البيئة .

واستئثار الغرائز عملية رابحة سواء أكانت عن طريق النشر والتصوير أم عن أى طريق آخر من أحط الطرق في الحياة . فإذا جاز لمن يسلك هذه الطرق المنحطة أن يحتج بأنه يجد " زباين " فإنه لا يجوز لمن يسجرون أقلامهم في هذا الدنس القذر أن يحتجوا بهذه الحججة الواهية .

الجمهور في كل زمان ومكان يستجيب لمن يستثير أسفل غرائزه وشهواته ، ولكن هذا لا يجعل من يثيرون هذه الغرائز معذورين أو محترمين . والتحريض على الفسق في الطريق العام جريمة يعاقب عليها القانون . فماذا يصنع كثير من المجلات والكتب في هذه الأيام إلا أن يرتكب هذه الجريمة ثم يحاول أن يعتذر عنها بأن هذا هو طاب الجمهور .

الجمهور دائماً على استعداد أن يقبل على هذا الدنس ، فهل يبيع إنسان لضميره إذن أن يلبي هذا الاستعداد ، وأن يتخلص من كل لوم أو عتاب بأن هذا هو طلب الجمهور ؟

وإذا كان هؤلاء المستربحون القذرون يمدون الرمح فيما ينشرون ، أفلا يجب أن تصاب أخلاق الشعب من هذا الاسترباح الذميم ؟

ترك ذلك للجنة المحافظة على الآداب ونرجو أن يكون لها قرار حاسم ضد هؤلاء المستربحين .